

الاسم

الاسم

يوسف فلاح ابو الكشك	يسرى محمود ابراهيم ابو غزه
يوسف محمد احمد شاهين	يعقوب جورج نقولا بهو
يوسف محمد حسين البليسي	يعقوب عبدالكريم خميس علي
يوسف محمد محمود علي الزعبي	يلدار امين محمود شفا قوج
يوسف محمود ابو عفيفه	يلىقا محمد طراونة
يوسف محمود يوسف جبرين	يوسف داود عبد راشد
يوسف مصطفى علي الصرايره	يوسف صالح حمزه
يوسف موسى القسوس	يوسف علي فيصل المحمد
يوسف هزاع محمد المقدادي	يوسف فرح يوسف مصطفى
يوسف يوسف الحسن حدان	يوسف محمود محمد داود
يونس علي محمود لاسي	يوسف احمد عبداللطيف المحروق
يونس محمود سليمان سالم	يوسف احمد نصرالله جبيل
يوسف علي يوسف جدالله	يوسف انيس محمد عمر
يوسف عوض حدان صواحله	يوسف توفيق عبدالقادر حشاش
يوسف فضل محمود ابو سعد	يوسف جمال يوسف الزريقات
يوسف محمد ابراهيم احمد	يوسف حسن امين ولى
يوسف محمد حسين ابو عمران	يوسف حسين صالح
يوسف محمد قاسم سعيد	يوسف خليل المعشر
يوسف محمد يوسف شلكر	يوسف خليل موسى عفايه
يوسف محمود احمد خصالونه	يوسف راغب ابو غوش
يوسف مصطفى عباس مهيار	يوسف صايل وردات
يوسف مصطفى عيسى	يوسف علي يوسف علي
يوسف نقولا الخسوري	يوسف عبدالرحمن سمور
يوسف يعقوب عبود	يوسف عبدالله الشريده
يونس عبدالرحمن الحاج خليل	يوسف علان فلهن الضلبن
يونس لاشين مجره كوز	يوسف علي الفلح الجدوع
يونس مصطفى شناعه	يوسف عمر يوسف محمد
	يوسف غلب حصوه



الجمهورية العربية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢ صفر سنة ١٤١٠ هـ . الموافق ٢ ايلول سنة ١٩٨٩ م . العدد ٣٦٤٨

الفهرس

صفحة

١٧٤٥	قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الشرك
١٧٤٦	قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان
١٧٤٧	نظام رقم ٤١ لسنة ١٩٨٩ نظام الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي
١٧٥٠	نظام رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٩ نظام كلية تاهيل المعلمين المعايير
١٧٦٢	نظريات الادارة المرفية المعدلة رقم (١) لسنة ١٩٨٩
١٧٦٤	محضر اجتماع بين ودي وزارة الصحة في المملكة الاردنية الهاشمية وائمة اللجنة الشعبية
١٧٦٦	الملة للصحة بلجهايرية المعظمى
١٧٦٦	استثناء من قائمة الحرف والصناعات
١٧٦٨	نظريات استلام وتخزين البضائع في مخزن الملكية الاردنية
١٧٦٩	التعريف الجبركية
	المريسية على الاستهلاك

مطبعة المطابع العسكرية

هكذا من الأصيل

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩

نصادق - بمقتضى المادة ٢١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٨٩) ، ويقرأ مع القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد، ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٨٩/٨/١.

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٣١٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

ب - على الشركات القائمة ان توفق اوضاعها مع احكام هذا القانون وان تجري التعديلات اللازمة على عتودها وانظمتها الاساسية خلال مدة تنتهي بتاريخ ١٩٩٠/١/٢١ وذلك دون الحاجة الى دعوة هيئتها العامة لاتخاذ هذه التعديلات ونشرها وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون على ان يعتبر تسجيل اي شركة ملغى حكماً اذا لم تتم بتوفيق اوضاعها خلال هذه المدة .

١٩٨٩/٧/٢٩

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس شفيق الزوايدة	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة يوسف حيدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله التمسور
وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير الزراعة د. عدنان بدران	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء والاشراف ابراهيم عز الدين	وزير السياحة د. موسى خليفات
وزير المالية باسل جردانه	وزير النقل والاتصالات المهندس حكمت الخماش	وزير الصناعة والتجارة زياد عناب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي
وزير العمل د. جمال البدور	وزير التخطيط زياد فريز	وزير العدل راتب الوزني	وزير النفذ والاتصالات المهندس حكمت الخماش

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩

نصادق - بمقتضى المادة ٢١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان لسنة ١٩٨٩) ، ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة ١٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
١ - للامتنع في اي وقت اجراء التفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون والانتظمة والتعليمات الصادرة بموجبها او لنائبه اصدار القرار باغلاق اي محل تترك فيه المهنة دون ترخيص اغلاقاً مؤقتاً الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة او تجديدها او الى ان تصدر المحكمة قراراً بتهريبته من المخالفة شريطة ان يكون قد انذر بالحصول على الرخصة قبل صدور قرار الاغلاق مدة شهر .

١٩٨٩/٧/٢٩

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة يوسف حيدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله التمسور	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس شفيق الزوايدة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء والاشراف ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاشراف ينال حكمت	وزير الشباب د. موسى خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني
وزير الصناعة والتجارة زياد عناب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي	وزير النفذ والاتصالات المهندس حكمت الخماش	وزير النفذ والاتصالات المهندس حكمت الخماش
وزير العمل د. جمال البدور	وزير التخطيط زياد فريز	وزير العدل راتب الوزني	وزير النفذ والاتصالات المهندس حكمت الخماش

هذا من الاصل

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٨/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤١ لسنة ١٩٨٩
نظام الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي
صادر بمقتضى المادة ٤٢ من قانون القربية
والتعليم رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
الامين العام :	الامين العام للوزارة
البرنامج :	البرنامج الاذاعي او التلفزيوني التربوي
اللجنة :	لجنة الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي
	المشكلة بموجب هذا النظام .

المادة ٢ - ١ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي) على النحو التالي :-

١ - الامين العام	رئيسا
٢ - الامين العام المساعد للشؤون الفنية	عضوا
٣ - مدير محطة التلفزيون	عضوا
٤ - مدير محطة الاذاعة	عضوا
٥ - المدير العام للمناهج وتنقيتها التعليمية	عضوا
٦ - المدير العام لشؤون التعليم والتدريب والاشراف التربوي	عضوا
٧ - احد مديري التربية والتعليم لعمان الكبرى يختاره الوزير	عضوا
٨ - مدير تنقيت التعليم	عضوا
٩ - رئيس قسم التلفزيون التربوي والاذاعة المدرسية	عضوا ومقررا
١٠ - عضوان يمينهما الوزير لمدة سنتين على ان يكون احدهما من المعلمين في التعليم الخاص	

ب - تلتظ باللجنة وضع الخطوط العريضة للبرامج التلفزيون التربوي والاذاعة المدرسية بما في ذلك ما يلي :-

- ١ - تحديد اهداف البرامج والمراحل التي تبث لها ونوع البرامج وموضوعاتها .
- ٢ - اقرار الخطة السنوية للاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي .
- ٣ - الاتفاق مع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون على مواعيد البث وعدد ساعاته ومدة البرامج وعدد البرامج التي تبث في الموضوع الواحد لكل فصل دراسي .
- ٤ - اقرار صلاحية اعادة بث البرامج في سنة تالية في ضوء البصيصات والتقارير المقدمة من الجهات ذات الاختصاص في الوزارة .

ج - تجتمع اللجنة مرتين كل فصل دراسي على الاقل بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ثلثي اعضاءها على الاقل وتتخذ قراراتها بالايجاب او بأكثريه اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة .

المادة ٤ - تعملون كل من مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردني والمديرية العامة للمناهج وتنقيتها التعليم في الوزارة في الشؤون الفنية المتعلقة بانتاج البرامج الاذاعية والتلفزيونية التعليمية واخراجها وبثها حسب الحاجة .

المادة ٥ - يحدد برنامج البرامج التربوية الاذاعية والتلفزيونية الى ذوي الاختصاص والكفاءة في سائر المباحث والنشاطات المدرسية لقاء المكلفات المالية التي تحدد شروطها والاسس المتعلقة بها بقرار من مجلس الوزراء وتصرف هذه المكلفات بقرار من الوزير .

المادة ٦ - تشمل برامج الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي المجالات التالية :-

- ١ - الدروس الاذاعية والتلفزيونية
- ب - الانشيد الوطنية والمدرسية المخططة
- ج - التثقيفات والتخصص
- د - برامج خاصة بتعليم الكبار وحو الايه
- هـ - برامج خاصة بتدريب المعلمين وتاهيلهم
- و - برامج علمية خاصة بالاطفال
- ز - اي برامج اخرى تنفذ في الحقل التربوي والتعليمي العام .

هكذا من المراحل

المادة ٧ - يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظم .

المادة ٨ - يلغى (نظم الاذاعات المدرسية) رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٤ على ان تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه والتي لا تتعارض مع احكام هذا النظم سارية المفعول الى ان تلغى او او يستبدل غيرها بها وفقا لاحكام هذا النظم .

١٩٨٩/٨/٥

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع المشريف زيد بن شاك
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والتبئية الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله الترسور	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاشراف بنال حكمت	وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس شفيق الزوايده
وزير الصناعة والتجارة زياد عناب	وزير الثقافة والاعلام تصووح المجالي	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير الزراعة د. عدنان بدران
وزير العمل د. جمال البدور	وزير التخطيط زياد فريز	وزير العدل راتب الوزني	وزير النقل والاتصالات المهندس حكمت الخماش

نخون الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩
ناشر بوضع النظم الاتي :

نظم رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٩

نظم كلية تاهيل المعلمين العاليه

صادر بموجب المادة ١١ من قانون التعليم العالي

رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - يسمى هذا النظم (نظم كلية تاهيل المعلمين العاليه لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للكليات التالية حيثما وردت في هذا النظم المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت
القرينة على غير ذلك .

الوزارة :	وزارة التعليم العالي
الوزير :	وزير التعليم العالي
المجلس :	مجلس التعليم العالي
الكلية :	كلية تاهيل المعلمين العاليه
العميد :	عميد الكلية

المادة ٣ - ١ - ينشأ في المملكة معهد عال يسمى (كلية تاهيل المعلمين العاليه) تمنح الدرجة الجامعية
الاولى (البكالوريوس) وتكون تابعة للوزارة .
ب - يكون مركز الكلية في عمان ويجوز لها القيام بعملياتها واعمالها في موقع آخر او اكثر في
المملكة بقرار من المجلس .

المادة ٤ - تهدف الكلية الى ما يلي :
١ - رفع المستوى العلمي والمهني لمعلمي التعليم الاساسي .
ب - القيام بالبحوث والدراسات التي تسهم في تطوير العملية التربوية .
المادة ٥ - مدة الدراسة في الكلية اربع سنوات او ما يعادلها بالساعات المعتمدة ، ويجوز احتساب الساعات المعتمدة
التي درسها الطالب في كليات المجتمع او ما يعادلها التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنتين .

المادة ٦ - للكلية ان تفتح اقسامها العلمية ومراكز للبحث والتدريب والخدمات وان تنشئ مدارس تطبيقية ، وان
تضع برامج خاصة ، وينشأ كل منها ويديره او يلغى بقرار من المجلس بناء على تنسيب
من مجلس الكلية .

المادة ٧ - اللغة العربية لغة التدريس في الكلية ، ويجوز تدريس بعض المواد بلغة اخرى عند الضرورة
بقرار من مجلس الكلية .

المادة ٨ - ١ - يحدد المجلس الرسوم التي تتقاضاها الكلية من الطلبة .
ب - يكون للكلية موازنة خاصة بها تلحق بموازنة الوزارة .

هكذا من الاعمال

المادة ٩ - يكون للكلية مجلس يسمى (مجلس الكلية ويشكل على النحو التالي : -

- | | |
|---|--------------|
| أ - الوزير | رئيسا |
| ب - الأمين العام للوزارة | نائبا للرئيس |
| ج - الأمين العام لوزارة التربية والتعليم | |
| د - العميد | |
| هـ - عمداء كليات التربية في الجامعات الأردنية غير الأهلية أو من يقوم بأعمالهم | اعضاء |
| و - اثنان من المديرين المحليين في وزارة التربية والتعليم يسميها وزير التربية والتعليم | |
| ز - ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة يعينهم الوزير لمدة سنة قابلة للتجديد | |

المادة ١٠ - يتولى مجلس الكلية المهام والمسؤوليات التالية:

- وضع السياسة العامة للكلية لتحقيق أهدافها .
- تقويم أعمال الكلية في ضوء السياسة العامة لها ، واعداد الخطط التي من شأنها قيلها بأعمالها على الوجه الأكمل .
- اقرار تعليمات القبول السنوية في الكلية وتحديد اعداد القبولين ، وفق الاسس التي تنسبها وزارة التربية والتعليم .
- اقرار خطط الدراسة والتدريب في الكلية ومناهجها .
- اقرار التعليمات الخاصة بالكلية .
- وضع التعليمات الخاصة بمعالجة المواد والساعات المعتدة التي سبق للطلاب ان درسها قبل التحاقه بالكلية .
- اقرار الهيكل التنظيمي العلمي والإداري للكلية .
- اية أمور أخرى يرى رئيس مجلس الكلية عرضها عليه .

المادة ١١ - ١ - يكون للكلية مجلس أكاديمي يتكون من الاساتذة والاساتذة المشاركين الاعضاء في مجلس الكلية ويرأسه اقدمهم رتبة .

ب - يتولى المجلس الأكاديمي المهام والصلاحيات التالية :

- تعيين اعضاء هيئة التدريس ورؤساء الاقسام وترقيتهم وتثبيتهم ونظفهم من ثمة الى أخرى وأعمالهم واستمرايتهم وندبهم وانتدابهم ومنحهم اجازات التفرغ العلمي والاجازات بغير راتب وقبول استقالتهم وانهاء خدماتهم وتصديق القرارات التأديبية الصادرة بحقهم وغير ذلك من شؤون اعضاء هيئة التدريس .
- تشجيع ابناء اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرغين ومساعدتي البحث والتدريس والفتنين العاملين في المجال التعليمي في الكلية في يمثل للتحصيل على درجة علمية معينة وتحديد مدة ايلادهم وأي أمور أخرى تتعلق بهم .

المادة ١٢ - يؤلف مجلس رؤساء الاقسام برئاسة العميد وعضوية نوابه ورؤساء الاقسام العلمية في الكلية .

المادة ١٣ - يتولى مجلس رؤساء الاقسام والمسؤوليات والمهام التالية :

- الإشراف على تنظيم الدراسة في الكلية والتنسيق بين مختلف اقسام الكلية .
- مناقشة خطط الدراسة التي تلتزمها الاقسام ورفعها الى مجلس الكلية .
- تنظيم اجراءات الامتحانات في الكلية والإشراف عليها واصدار قراراته بشأن نتائجها .
- التنسيق الى مجلس الكلية بمنح الدرجات والشهادات العلمية .
- الاشراف على تنظيم البحث العلمي في الكلية وتوجيهه ودعمه .

- التوصية الى المجلس الأكاديمي في جميع الأمور المتعلقة باعضاء هيئة التدريس في الكلية وغيرهم من القائمين بأعمال التدريس فيها من تعيين وترقية ونقل وانتداب واعارة وايفاد ومنع الاجازات الدراسية وقبول الاستقالة وغيرها .
- اعداد مشروع الموازنة السنوية للكلية وجدول تشكيلات وظائفها .
- النظر في المسائل التي يحيلها اليه العميد ودراستها واصدار التوصية المناسبة بشأنها .

المادة ١٤ - لكل قسم من أقسام الكلية مجلس يتألف من رئيس القسم وجميع اعضاء هيئة التدريس فيه .

المادة ١٥ - يتولى مجلس القسم المسؤوليات والمهام التالية :

- اقتراح الخطط الدراسية في القسم ورفعها الى مجلس رؤساء الاقسام .
- اقرار المناهج التي يقرها اعضاء هيئة التدريس لموادهم .
- مناقشة مشروعات البحث العلمي التي يقدمها اعضاء هيئة التدريس ورفعها الى مجلس رؤساء الاقسام .
- ابداء الرأي في طلبات التعمين والترقية لاعضاء هيئة التدريس او المحاضرين في القسم .
- توزيع المحاضرات والاعمال الدراسية على اعضاء هيئة التدريس .
- ابداء الرأي في اي موضوعات يعرضها العميد او رئيس القسم .

المادة ١٦ - رئيس القسم مسؤول عن حسن سير التدريس في قسمه بما لا يتعارض مع احكام الانظمة والتعليمات المعمول بها في الكلية .

المادة ١٧ - ينسب العميد احد اعضاء هيئة التدريس في القسم ممن يحملون رتبة الاستاذية رئيسا للقسم لمدة سنة قابلة للتجديد ، الا انه يجوز في حالات خاصة يقرها مجلس الكلية تعيين احد اعضاء هيئة التدريس في القسم من حملة درجة الدكتوراه مقابلا بأعمال رئيس القسم ، وفي حالة غياب رئيس القسم يرأس العميد مجلس القسم .

المادة ١٨ - ١ - يدعو الى اجتماع كل مجلس من المجالس الواردة في هذا النظام رئيس ذلك المجلس او من ينوب عنه في حال غيبه ، ويكون النصاب القانوني لجلسة كل مجلس بحضور اكثرية الاعضاء .

- تصدر القرارات لكل مجلس بأصوات اكثرية الحضور واذا تسوت الاصوات يكون رئيس الجلسة هو المرجح .
- يجوز الاعتراض على القرارات الصادرة عن اي مجلس الى المجلس الذي يملوه تسلسلا ، ويكون القرار الصادر من المجلس المعترض اليه قطعيا .

المادة ١٩ - لا يجوز ان ينظر في طلب التعيين او الترقية سواء في مجلس القسم او مجلس رؤساء الاقسام او المجلس الأكاديمي من هم في رتبة أكاديمية ادنى من الرتبة المطلوب التعيين فيها او الترقية اليها .

المادة ٢٠ - يعين العميد بقرار من المجلس بناء على تنسيب من الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

المادة ٢١ - يشترط نعين معين عميدا ان يكون قد شغل رتبة الاستاذية ، وللجلس عند الضرورة تعيين احد اعضاء هيئة التدريس من الرتبة الأخرى من حملة درجة الدكتوراه مقابلا بأعمال العميد .

المادة ٢٢ - يتولى العميد المهام والمسؤوليات التالية :

- ادارة شؤون الكلية التعليمية والمالية والإدارية وأمر البحث العلمي ، وتنفيذ تعليمات والتعليمات الصادرة بمقتضاها ، وقرارات المجلس واللجان المختصة .
- تقديم تقرير في نهاية كل سنة دراسية الى مجلس الكلية عن شؤون التعليم والبحوث العلمية وسائر النشاطات الأخرى في الكلية ، وأي اقتراحات يراها مناسبة .
- دموة مجلس رؤساء الاقسام الى الامتداد ورئاسة اجتماعاته والإشراف على توثيق قراراته ومتابعة تنفيذها .
- اي صلاحيات أخرى يفوضها اليه الوزير .

هكذا من الأصل

المادة ٢٣- ١ - يعين الوزير نائبا او اكثر للمعيد بتسيب من المعيد من بين اعضاء هيئة التدريس من من حيلة درجة الدكتوراه لمدة سنتواحدة لمدة ثلثية للتجديد .

ب - للمعيد ان يلوض الى اي من نوابه اورؤساء الاقسام او مديري الوحدات الادارية او مديري المراكز في الكلية آيا من الصلاحيات المخولة له بمقتضى هذا النظام والتعليمات والقرارات الصادرة بهويبه .

المادة ٢٤ - اعضاء هيئة التدريس في الكلية هم :

- ١ - الاساتذة .
- ب - الاساتذة المشاركين .
- ج - الاساتذة المساعدون .
- د - المدرسون .

المادة ٢٥ - يتم تعيين عضو الهيئة التدريسية في الكلية وترتيبه ونسبه من سنة الى سنة اعلى ضمن الرتبة الواحدة بقرار من المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام .

المادة ٢٦ - يشترط ان يعين عضوا في الهيئة التدريسية في الكلية الشروط العامة التالية وذلك بالإضافة الى الشروط والمؤهلات الخاصة الاخرى المنصوص عليها في هذا النظام :

- ١ - ان يكون قد حصل على درجت جامعية او شهادات مهنية في حقل اختصاصه تمكنه من التدريس في الكلية ، على ان تكون تلك الدرجات او الشهادات مسبوقة بشهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ، والدرجة الجامعية الاولى .
- ب - ان يكون قادرا على القيام بالعمل في الكلية وبخاصة التدريس .
- ج - ان يكون لائقا من الناحية الصحية بناء على تقرير من اللجنة الطبية الحكومية المختصة .
- د - ان يكون غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٢٧ - يشترط ان يعين في رتبة مدرس في الكلية ما يلي :

- ١ - ان يكون قد حصل على درجة الماجستير او ما يعادلها في حقل التخصص الذي سيعمل فيه .
- ب - وان يكون قد عمل مدة لا تقل من ثلاث سنوات في مجال البحث او التدريس في جامعة او معهد تعترف بها وزارة التعليم العالي . وذلك بعد حصوله على درجة الماجستير .
- ج - وفي الحقل الصحي والهندسي والفني ان يكون قد حصل على درجة الماجستير او ما يعادلها في حقل التخصص الذي سيعمل فيه وان يكون قد عمل في مهنته مدة ثلاث سنوات على الاقل بعد السنة التدريبية التي حصل عليه على درجة البكالوريوس اذا وجدت هذه السنة .

المادة ٢٨ - يشترط ان يعين في رتبة استاذ مساعد في الكلية ان يكون قد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة معترف بها او ان يكون قد حصل على شهادة تخصصية تعادل درجة الدكتوراه من مؤسسة اكلاديمية او مهنية معترف بها .

المادة ٢٩ - يشترط ان يعين في رتبة استاذ مشارك في الكلية ان يكون قد حصل على درجة الدكتوراه ، وان يكون قد شغل رتبة استاذ مساعد مدة لا تقل من خمس سنوات في جامعة او معهد عال معترف به . وان يكون قد نشر انتاجا علميا قويا ادى الى تقدم المعرفة قام به بعد حصوله على الدكتوراه .

المادة ٣٠ - يشترط ان يعين في رتبة استاذ في الكلية ان يكون قد حصل على درجة الدكتوراه ، وان يكون قد شغل رتبة استاذ مشارك مدة خمس سنوات على الاقل في جامعة او معهد عال معترف به وان يكون قد نشر وهو يشغل رتبة استاذ مشارك انتاجا علميا قويا ادى الى تقدم المعرفة .

المادة ٣١ - يتم تقدير المؤهلات العلمية المطلوبه للتعيين اعضاء هيئة التدريس في الكلية من المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي مجلس رؤساء الاقسام .

ب - يتم تقويم الانتاج العلمي المقدم لاغراض التعيين والترقية من لجان مختصة يولفها المجلس .

ج - ينقل عضو هيئة التدريس من فئة الى فئة اعلى ضمن الرتبة الواحدة اذا امضى في الفئة التي سينقل منها مدة لا تقل عن خمس سنوات ونشر بحثا علميا واحدا على الاقل .

المادة ٣٢ - يجوز احتساب الخبرة العملية في غير البحث او التدريس الجامعي لاغراض تحديد الراتب فقط لمن يعين عضوا في الهيئة التدريسية في الكلية وذلك على اساس سنتين من تلك الخبرة كسنة واحدة في خدمته حثا اعلى .

المادة ٣٣ - عند تعيين اي شخص عضوا في الهيئة التدريسية في الكلية يجوز ان تعتمد في تعيينه الرتبة التي كان او لا يزال يشغلها في اي جامعة معترف بها بحيث تتخذ تلك الرتبة في تحديد رتبته واقدميته وغير ذلك من الامور شريطة ان يكون حاصلا على المؤهلات العلمية المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٣٤ - ١ - يكون عضو هيئة التدريس في الكلية بعد تعيينه تحت التجربة ، وينظر في تثبيته اذا كان اردنيا بعد مضي سنة على الاقل على ترقية الى رتبة اعلى على ان لا ينظر في تثبيته في اي حلة من الحالات الا بعد مضي ست سنوات متواصلة على الاقل على خدمته الفعلية في الكلية . ويتم التثبيت بقرار من المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام . وتحتسب مدة التجربة للعضو بعد تثبيته جزءا من خدمته الفعلية في الكلية .

ب - للمجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام انهاء خدمة عضو الهيئة التدريسية خلال مائة وعشرين يوما من بيان الاسباب على ان يبلغ ذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من التاريخ المحدد لانتهاء خدمته .

المادة ٣٥ - يشترط ان يعين في رتبة استاذ مشارك او استاذ ما يلي :

- ١ - ان يكون قد مضى عليه في رتبته مدة لا تقل عن خمس سنوات ، واذا احتسبت له خدمة اكلاديمية سابقة في جامعة معترف بها يشترط لترقيته في هذه الحالة ان يكون قد قضى سنتين على الاقل في الرتبة التي عين فيها في الكلية اذا كانت خدمته في تلك الجامعة ثلاث سنوات متتالية .
- ب - ان لا يكون قد صدر بحقه اذار نهائي خلال السنتين الاخيرتين من المدة القانونية التي يجب توافرها للترقية ، ويجوز النظر في ترقية لدة سنة واحدة على الاقل من تاريخ نواصر الشروط الاخرى للترقية اذا كان قد صدر بحقه مثل ذلك اذار .
- ج - ان يكون قد نشر وهو يشغل الرتبة التي ستم ترقية منها انتاجا علميا قويا ادى الى تقدم المعرفة ، ويجوز ان يحتسب ضمن الانتاج المعتمد للترقية ان يكون قد قلم على نحو متميز باعمال مهنية او فنية .

المادة ٣٦ - ١ - للمجلس الاكاديمي بناء على توصية من المعيد منح عضو الهيئة التدريسية اقدمية في رتبته وراتبه لا تزيد على سنة واحدة في الرتبة الواحدة اذا كان قد قام باعمال متميزة في مجال البحث العلمي والتدريس او في المجالات المهنية او الفنية .

ب - تحدد الاسس والشروط التي تمنح بموجبها الاقدمية المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها معيد الكلية بعد الاستئناس برأي المجلس الاكاديمي .

المادة ٣٧ - لعضو الهيئة التدريسية في نطاق عمله في الكلية الحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي فيما يتصل بمواضيع الدراسة ونشاطاته في الكلية وذلك في حدود القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها .

هكذا من المراحل

المادة ٣٨- تشمل مهام عضو الهيئة التدريسية في الكلية ما يلي وذلك ضمن السلسلة العلمية لها :-

- ١ - القيام بالتدريس .
- ب - التفرغ لواجبه العلمي في الكلية وبذل أقصى الجهد للنهوض برسالتها العلمية والاحتفاظ بالمستوى الرفيع اللائق بكلية في ميدان البحث والتدريس والتوجيه والإدارة .
- ج - إجراء البحوث والدراسات المتكثرة .
- د - الإشراف على بحوث الطلاب وتدريبهم ونشاطاتهم العلمية والاجتماعية وتوجيههم علميا وخلقيا .
- هـ - إجراء الامتحانات .
- و - إجراء الدراسات .
- ز - الاشتراك في المجالس واللجان في الكلية
- ح - القيام بأي عمل ينهض بالكلية ويدفع بها إلى التقدم .

المادة ٣٩- ١ - على عضو الهيئة التدريسية ان يقدم الى رئيس قسمه تقريرا سنويا عن نشاطه العلمي والبحوث العلمية التي انجزها والتي يخطط لها . وفي حالة وجود شعب داخل القسم يقدم بشرف التسمية تقريرا موحدا عن نشاطات أعضاء الهيئة التدريسية في الشعبة .

ب - على رئيس القسم ان يقدم تقريرا عن قسمه الى العميد الذي يقدم بدوره تقريرا عن القسم ونشاطات القسم الى رئيس المجلس الاكاديمي .

ج - تقدم التقارير المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة بقرينة برأي العميد في نهاية الفصل الثاني من كل عام جامعي .

المادة ٤٠- ١ - تكون ساعات العمل الأسبوعية لعضو الهيئة التدريسية ٤٠ أربعين ساعة تخصص منها تسع ساعات للنصب التدريسي والاستاذ ، و ١٢ اثنتا عشرة ساعة لأي عضو آخر من أعضاء الهيئة التدريسية ، وتوزع بقية الساعات من قبل رئيس القسم على الأعمال التالية :

- البحث العلمي .
- الارشاد .
- مراجعات الطلبة .
- المشاركة في المجالس واللجان .

ب - لرئيس المجلس الاكاديمي ان يخفف النصاب التدريسي لعضو الهيئة التدريسية الذي يتولى اعباء ومسؤوليات في الكلية التي يجانب قبليه بالتدريس .

المادة ٤١- لا تدفع لعضو الهيئة التدريسية أي أجور أو مكافآت عن المحاضرات الإضافية التي يلقيها داخل الكلية ، إلا إذا كان قد استوفى النصاب التدريسي المخصص له بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من المادة ٤٠ من هذا النظم .

المادة ٤٢- لا يجوز لعضو الهيئة التدريسية القاء أو إعطاء دروس أو محاضرات خارج الكلية إلا بموافقة سلبية من رئيس المجلس الاكاديمي بناء على تنسيب من العميد وبعد اخذ رأي رئيس القسم على ان لا يزيد عدد الدروس أو المحاضرات على معدل ثلاث ساعات معتمدة اسبوعيا خلال الفصل .

المادة ٤٣- ١ - تكون الاجرة السنوية لأعضاء الهيئة التدريسية في الكلية كما يلي :-

- ١ - لعضو الهيئة التدريسية احدهم اسبوعيا في كل عام جامعي .
- ٢ - للاداريين من أعضاء الهيئة التدريسية سبعة اسابيع في كل عام جامعي .

ب - توزع الاجرة السنوية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بين المصنوفات وفقا للتعليمات التي يصدرها رئيس المجلس الاكاديمي وتكون سنوية ولا يجوز تجميعها .

المادة ٤٤- لرئيس المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من العميد ورئيس القسم منح عضو الهيئة التدريسية اجرة لا تزيد منها على ثلاثة اسابيع لاداء فريضة الحج ، ولا تمنح له هذه الاجرة الا مرة واحدة طيلة مدة خدمته في الكلية .

المادة ٤٥- تحدد الاجرات المرضية والطارئة وشروط منحها بموجب تعليمات يصدرها رئيس المجلس الكلية .

المادة ٤٦- ١ - للمجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس رؤساء الاقسام ومجلس القسم منح عضو الهيئة التدريسية الاردني المقيم في الخارج - الدائمة في الكلية ويشغل فيها رتبة استاذ أو رتبة استاذ مشرف - اجرة تفرغ علمي لمدة سنة كاملة أو مجزأة لفصلين اثنين من كل ست سنوات قضاها ذلك العضو في خدمة الكلية . ولا يجوز لأي سبب من الاسباب ان يقل الفصل الزمني بين استخدام اجرة سنة التفرغ الاولى وسنة التفرغ الاخرى عن سنتين .

ب - يتقاضى عضو الهيئة التدريسية راتبه وعلاواته خلال اجرة التفرغ العلمي التي منحت له ، وإذا قضي هذه الاجرة او أي جزء منها خرج الملكة فتدفع له الكلية اجور سفره مع زوجته وعدد من اولاده خلال سنة التفرغ مرة واحدة ذهبيا وإيالا وفقا للتعليمات التي يصدرها رئيس المجلس الاكاديمي بما في ذلك تحديد عدد الاولاد الذي يحق لهم السفر معه وسائر الشؤون التنظيمية لعملية السفر ووجبهات واجراءاته .

ج - على عضو الهيئة التدريسية الذي يمنح اجرة تفرغ علمي ان يتفرغ فعلا وكلما لامعيل البحث وفقا لبرنامج سبق اقراره بالطريقة والشروط التي تمنح بها تلك الاجرة ويترب عليه ان يقدم الى رئيس المجلس الاكاديمي تقريرا عن البحوث العلمية التي اجراها خلال اجرة تفرغه .

د - اذا لم يتفرغ عضو الهيئة التدريسية لأعمال البحث العلمي على الوجه المنصوص عليه في الفقرة ج من هذه المادة او لم يقدم التقرير المبين فيها فتسترد منه جميع المبلغ التي دفعت له بمقتضى أحكام الفقرة ب من هذه المادة با لم ينزل المجلس الاكاديمي غير ذلك على ان يبين الاسباب التي دفعت له ذلك .

المادة ٤٧- ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة ب من هذه المادة للمجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام ان يمنح عضو الهيئة التدريسية المقيم في الخدمة الدائمة في الكلية اجرة بدون راتب لمدة سنة واحدة او لبعض السنة غالبية التبريد بحيث لا تزيد مجموعها على ثلاث سنوات ، ويشترط في ذلك ان لا يمنح عضو الهيئة التدريسية اجرة ثانية بمقتضى أحكام هذه المادة الا بعد مرور مثلي مدة الاجرة السابقة او مرور خمس سنوات على انتهاء تلك الاجرة السابقة ايهاا أكثر .

ب - يستثنى من تحديد المدة الزمنية ومن شرط التثبيت في الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة عضو الهيئة التدريسية الذي يعين في منصب وزاري .

المادة ٤٨- ١ - لا تعتبر الاجرات بدون راتب التي تمنح لأي عضو من أعضاء الهيئة التدريسية جزءا من خدمته في الكلية لأغراض الترقية والمكافآت والالتصية .

المادة ٤٩- ١ - لرئيس المجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس رؤساء الاقسام ومجلس القسم افراد عضو الهيئة التدريسية في مهمة علمية خارج الكلية وتضمن الايام المتفرغة بهذا الايراد بموجب تعليمات يصدرها رئيس المجلس بعد الاستئناس برأي المجلس الاكاديمي .

ب - تعتبر مدة ايلاد عضو الهيئة التدريسية جزءا من خدمته العلمية في الكلية لأغراض الترقية والمكافآت والالتصية .

المادة ٥٠- ١ - للمجلس الاكاديمي بعد اخذ رأي كل من العميد ومجلس القسم انتداب عضو الهيئة التدريسية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة اخرى للقيام بأعمال وظيفية اخرى داخل الكلية ، ويجوز انتداب عضو الهيئة التدريسية للتعليم بوظيفة اخرى خارج الكلية بموافقة .

ب - تحدد الحقوق المالية لعضو الهيئة التدريسية المنتدب بمقتضى الأحكام الخاصة المتعلقة بالرواتب والعلاوات المنصوص عليها في هذا النظم .

ج - تعتبر مدة انتداب عضو الهيئة التدريسية جزءا من خدمته العلمية في الكلية لأغراض الترقية والمكافآت والالتصية .

هكذا من المأخوذ

المادة ٥١-١ - للمجلس الأكاديمي بناء على تنسيب مجلس رؤساء الاقسام اعارة عضو الهيئة التدريسية في الكلية الميث في الخدمة الدائمة فيها للخدمات والمعاهد العليا للتدريس او القاء المحاضرات فيها ، كما يجوز اعارته الى اي جهة حكومية او خاصة للعمل على ان لا تتجاوز مدة الاعارة في اي حالة من الحالات ثلاث سنوات وان لا يعار عضو الهيئة التدريسية مرة اخرى الا بعد مضي مقرر سنوات على الاقل من انتهاء اعارته السابقة .

ب - تعتبر مدة اعارة عضو الهيئة التدريسية جزءا من خدمته الفعلية في الكلية لاغراض الترقية والمكافأة والاقدمية .

ج - لا تدفع اي رواتب او علاوات او تنقلات اخرى مهما تكن نوعها مما يستحقه عضو الهيئة التدريسية خلال مدة اعارته .

المادة ٥٢-١ - للمجلس الأكاديمي بعد اخذ موافقة كل من مجلس رؤساء الاقسام ومجلس القسم ، الموافقة على التعاقد مع محاضرين متفرغين للعمل في الكلية وفق الشروط التي يرى المجلس الأكاديمي ادراجها في العقد على ان يكون المحاضر مؤهلا للتدريس في المواد التي سيكلف بها ، ويوقع العقد في هذه الحالة من رئيس المجلس الأكاديمي .

ب - اذا عين المحاضر المتفرغ بعد حصوله على درجة الدكتوراه او ما يعادلها عضوا في الهيئة التدريسية في الكلية فيجوز لاغراض الترقية ان يحسب له جزء من خدمته كمحاضر متفرغ كما يجوز للاغراض ذاتها اعتماد بعض البحوث العلمية التي اجراها خلال خدمته تلك .

ج - يجوز ايناد المحاضر المتفرغ في بعثة علمية وفقا لاحكام نظم البعثات العلمية المعمول به في الكلية .

المادة ٥٣-١ - لرئيس المجلس الأكاديمي بناء على تنسيب العميد واخذ رأي مجلس القسم تكليف محاضرين غير متفرغين للتدريس او القاء المحاضرات في الكلية خلال فصل واحد او اكثر وذلك وفقا للاسس التي يقرها المجلس الكلية لمل هذا التكليف .

ب - لرئيس المجلس الأكاديمي دعوة اشخاص من خارج الكلية لالقاء المحاضرات او القيام بعملية فيها لمدة محددة ، وذلك وتقتل اساس والشروط التي يقرها .

المادة ٥٤ - تنتهي خدمة عضو الهيئة التدريسية في الكلية باحدى الحالات التالية وذلك اعتبارا من التاريخ الذي يحدده القرار الصادر بذلك او من تاريخ حدوث الواقعة التي تنتهي بها الخدمة .

١ - الوفاة

ب - الاستقالة

ج - فقد الوظيفة

د - الاستغناء من الخدمة او انتهاء العمل

او التقاعد

هـ - الموت

و - فقدان شرط من شروط التعيين

السارده في هذا النظام

ز - اتمام الخدمة والسنتين من العمر في

هذه الحالة يكون انتهاء الخدمة اعتبارا من

نهاية العام الجامعي الذي اتم فيه من الخدمة والسنتين للمجلس الأكاديمي بعد اخذ رأي العميد بتديد خدمة عضو هيئة التدريس ، سنة مسنة بما لا يزيد على خمس سنوات .

المادة ٥٥-١ - تقدم استقالة عضو الهيئة التدريسية خطيا الى العميد قبل تسعين يوما على الاقل من بدء اي فصل دراسي ولرئيس المجلس الأكاديمي عدم التقيد بهذا الشرط الزمني اذا رأى مبررا لذلك .

ب - يرفع العميد الاستقالة الى المجلس الأكاديمي بعد اخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس رؤساء الاقسام ، ويصدر المجلس الأكاديمي بعد ذلك القرار الذي يراه مناسبا بشأنها على ان يبلغ عضو الهيئة التدريسية القرار خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت بقبولة حكيما .

ج - على عضو الهيئة التدريسية الذي تقدم استقالته ان لا يتطعن من عمله حتى قبولها والا اعتبر ملادا لوظيفته .

المادة ٥٦ - يعتبر عضو الهيئة التدريسية ملادا لوظيفته اذا تغيب من عمله دون مذر يقبله المجلس الأكاديمي مدة تزيد على واحد وعشرين يوما ولا يجوز اعادة تعيينه او استخدامه في الكلية الا بقرار من المجلس الأكاديمي يقضي بجواز اعادة استخدامه او تعيينه .

المادة ٥٧ - على عضو الهيئة التدريسية القيام بالاهل والواجبات في الكلية المنوطة به ، والتقييد بالاحكام والقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها ، وان يمتنع في سباق ذلك عن الامور التالية وذلك تحت طائلة المسؤولية والمقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام :

١ - القيام بأي عمل يتعارض مع مهله وواجبه في الكلية او يسيء الى الكلية او المعلمين فيها .

ب - الاشتراك في اي نشاط حزبي او طائفي او قلمي او القيام بذلك داخل الكلية .

ج - اشغال منصب التدريس لاي من المناصب المهنية .

د - الاشتراك في عضوية مجلس ادارة الشركات او ادارتها الا اذا كلف بذلك من قبل الكلية .

المادة ٥٨ - اذا خلف عضو الهيئة التدريسية القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها فيتعرض لاحدى العقوبات التأديبية التالية :

١ - التنبيه ، وترفع الى عقوبة الانذار اذا فرضت عقوبة التنبيه لمرتين .

ب - الانذار ، وترفع الى عقوبة الانذار النهائي اذا فرضت عقوبة الانذار لمرتين .

ج - الانذار النهائي ، ويحال من تعرض عليه هذه العقوبة الى المجلس التأديبي اذا ارتكب اي مخالفة بعد ذلك .

د - تاخير النظر في الترقية بعد توافر شروطها ، على ان لا تقل مدة التأخير عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

هـ - ايقاف اثار التثبيت في الخدمة الدائمة على ان لا تزيد مدة الايقاف على ثلاث سنوات .

و - الاستغناء من الخدمة مع صرف جميع الاستحقاقات المالية .

ز - العزل مع الحرمان من مساهمة الكلية المالية في صندوق الادخال .

المادة ٥٩ - مع مراعاة احكام المادة ٦٠ من هذا النظام تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٥٨ من هذا النظام وفقا للصلاحيات التالية :

١ - لرئيس القسم فرض عقوبة التنبيه ، ويجوز ان فرضت عليه ان يستأنف قرار فرضها الى العميد خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه .

ب - لمعيد الكلية فرض عقوبات التنبيه والانذار ، ويجوز ان فرضت عليه اي منها ان يستأنف قرار فرضها الى رئيس المجلس الأكاديمي خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغها اليه .

ج - لرئيس المجلس الأكاديمي فرض عقوبة التنبيه وعقوبة الانذار وعقوبة الانذار النهائي .

د - للمجلس التأديبي فرض اي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٥٨ من هذا النظام وذلك وفقا لما يتبين له ويتناسب مع ظروف الدعوى التأديبية المقدمة اليه ، ويكون قراره في فرض عقوبات التنبيه والانذار النهائي قطعي .

المادة ٦٠-١ - لا يجوز فرض اي عقوبة تأديبية من حلال رتبة ادنى اكاديميا على حامل رتبة اعلى وفي هذه الحالة ترفع التوصية بفرض العقوبة الى حلال الرتبة الاعلى من رتبة عضو الهيئة التدريسية المراد فرض العقوبة عليه .

ب - لا يجوز فرض اي عقوبة تأديبية او تشديدها او تخفيفها قبل سماع اقوال عضو الهيئة التدريسية واتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه وذلك من قبل الجهة التي لها صلاحية النظر في الاجراءات التأديبية المتخذة .

المادة ٦١-١ - يشكل المجلس التأديبي بقرار من المجلس الأكاديمي من خمسة من اعضاء الهيئة التدريسية في الكلية ممن يحملون رتبة الاستاذية ويعين المجلس الأكاديمي رئيسا له من بين اعضائه ، والمجلس الأكاديمي اعضاء اي منهم من عضوية المجلس او قبول امثله فيها .

هكذا من السهل

ب - يشكل المجلس الأكاديمي مجلس التاديب الاستثنائي من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية ممن يحملون رتبة الاستاذية على أن يكون أحد نواب العميد من بينهم ليقتول رئاسته المجلس التاديب الاستثنائي والمجلس الأكاديمي أعفاء أي منهم من عضوية المجلس أو قبول إعفائه منها .

ج - للمجلس الأكاديمي تعيين مضمو احتياطي أو أكثر في كل من مجلسي التاديب ليحل محل أي عضو أصيل يتغيب عن جلسات المجلس لأي سبب من الأسباب .

د - بالرغم مما ورد في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة يجوز للمجلس الأكاديمي تعيين أعضاء من مجلسي التاديب من الرتب الأخرى من أعضاء هيئة التدريس في الكلية وذلك في جلسة عدم تواجد أعضاء الهيئة التدريسية يحملون رتبة الاستاذية .

المادة ٦٢ - يجتمع كل من مجلسي التاديب بدعوة من رئيسه ، وتكون أي جلسة يعقدها قانونية إذا حضرها الرئيس واثنان على الأقل من أعضائه وتتخذ قراراته بالإجماع أو بأغلبية ثلاثة أصوات على الأقل .

المادة ٦٣ - ١ - إذا نسبت إلى أي من أعضاء الهيئة التدريسية مخالفة أو قدمت شكوى بحقه ورأى العميد أنها تستوجب عقوبة تاديبية أشد مميلك هو أو رئيس القسم صلاحية فرضها، فيترتب عليه رفع امر المخالفة إلى رئيس المجلس الأكاديمي معززة بالتحقيقات التي أجريت بشأنها مع مطالعة رئيس القسم بسبب مقتضى الحال .

ب - لرئيس المجلس الأكاديمي اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية بشأن المخالفة التي ترفع إليه بمقتضى أحكام الفقرة ١) من هذه المادة وذلك حسبما تقتضي به الوقائع المتصلة بها بما في ذلك نفي العقوبة التاديبية المناسبة على المخالف مما يدخل ضمن صلاحية أو تشكيل لجنة ثلاثية للتحقيق منه برئاسة أحد أعضاء الهيئة التدريسية ممن يحملون رتبة الاستاذية والتصرف بعد ذلك بالمخالفة وفقاً لنتائج التحقيق بحفظها أو غرض العقوبة أو بإحالتها إلى المجلس التاديب .

ج - إذا قرر رئيس المجلس الأكاديمي تقديم المخالف إلى المجلس التاديب فيتولى رئيس لجنة التحقيق الثلاثية المنصوص عليها في الفقرة ب من هذه المادة الدفاع عن تقرير اللجنة أمام المجلس التاديب بما في ذلك تقديم البينات والمرامات .

المادة ٦٤ - ١ - يبلغ عضو الهيئة التدريسية الحال إلى مجلس التاديب نسخة من لائحة المخالفة المنسوبة إليه وذلك إلى مكان عمله في الكلية أو مكان أقبلته وذلك قبل موعد الجلسة المحددة للشروع في النظر في المخالفة بسبعة أيام على الأقل، وله الرد بصورة خطية على اللائحة خلال تلك المدة .

ب - لعضو الهيئة التدريسية الحال إلى المجلس التاديب الإطلاع على جميع أوراق ملف الدعوى التاديبية ، وحضور المحاكمة فيه بنفسه أو اختيار وكيل عنه لذلك الغرض من داخل الكلية أو من خارجها يحضر معه جلسات المحاكمة للدفاع عنه .

ج - لرئيس المجلس الأكاديمي توقيف مضمو الهيئة التدريسية الحال إلى المجلس التاديب أو المدعي العلم أو المحاكم عن العمل ، وفي هذه الحالة يوقف صرف راتبه وعلاواته على أنه يجوز لرئيس المجلس صرف ما لا يزيد على نصفها لغرض توقيفه عن العمل .

المادة ٦٥ - ١ - يتعمد المجلس التاديب للشروع في النظر في الدعوى التاديبية خلال مدة انقضاء سبعة أيام من تاريخ إحالة الدعوى إليه ، وأن يعقد جلسات يومية كلما أمكن ذلك للنظر فيها .

ب - تكون جلسات كل من مجلسي التاديب سرية بما في ذلك الجلسة التي يتلى فيها قرار المجلس .

المادة ٦٦ - لكل من مجلسي التاديب دعوة الشهود والخبراء وسماع أقوالهم مع القسم ، وله تشكيل أي لجنة يراها مناسبة من بين أعضائه للتحقيق في أي قضية من النواحي المتعلقة بالمخالفة التي ينظر فيها المجلس بما في ذلك إجراء الكشف الجسي بمعرفة الخبراء وذلك لتعيينه من أصدار القرار المناسب في الدرس .

المادة ٦٧ - إذا تغيب عضو الهيئة التدريسية الحال إلى المجلس التاديب في أي جلسة من الجلسات فتجري بمكانه بصورة غيبية ويصدر قرار المجلس بصفته تلك الصورة على أن للمجلس السماح له بحضور جلساته إذا أبدى معذرة بشرطه لغيبه .

المادة ٦٨ - ١ - يحق لمن صدر ضده قرار من المجلس التاديب بفرض أي من العقوبات المنصوص عليها في أي من الفقرات د ، هـ ، و ، ز من المادة ٥٨ من هذا النظام الطعن في القرار لدى المجلس التاديب الاستثنائي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه قرار المجلس التاديب . ويودع الطعن بلائحه خطية في مكتب رئيس المجلس التاديب مقابل إيصال من مدير هذا المكتب .

وتحال لائحة الاستئناف إلى رئيس المجلس التاديب الاستثنائي للنظر فيها .

ب - يبلغ المستأنف بموعد الجلسة التي سيعقدها المجلس التاديب الاستثنائي للشروع في النظر في الاستئناف بمذكرة تبلغ إلى مركز عمل المستأنف في الكلية أو إلى مكان أقبلته وذلك قبل الموعد المحدد للجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ج - يعتبر قرار المجلس التاديب قطعياً إذا لم يتم الحكم عليه باستئنافه خلال المدة القانونية المقررة للمادة ٦٩ - إذا تغيب عضو الهيئة التدريسية عن أي جلسة من جلسات المجلس التاديب الاستثنائي عند النظر في استئنافه فينظر المجلس فيه بصورة غيبية ويصدر القرار فيه بتلك الصورة على أنه يجوز للمجلس التاديب الاستثنائي السماح للمستأنف بحضور جلساته إذا أبدى معذرة بشرطه لغيبه .

المادة ٧٠ - تتولى عمادة الكلية القيام بجميع التبليغات المتعلقة بالدعوى التاديبية المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٧١ - ١ - إذا رأى رئيس المجلس الأكاديمي أو أي من مجلسي التاديب أو أي لجنة تقوم بالتحقيق في أي مخالفة تاديبية أن المخالفة التي يجري النظر أو التحقيق فيها تنطوي على جريمة جزائية فتحال القضية من قبل رئيس المجلس الأكاديمي إلى المدعي العلم المخصص لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها وتوقف الإجراءات التاديبية إلى حين صدور الحكم النهائي في القضية الجزائية .

ب - أن صدور الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية عضو الهيئة التدريسية أو تبرئته من التهمة الجزائية التي نسبت إليه لا تحول دون اتخاذ الإجراءات التاديبية بحقه بمقتضى هذا النظام .

المادة ٧٢ - تنفذ الأحكام القطعية الصادرة في الدعوى التاديبية من قبل رئيس المجلس الأكاديمي .

المادة ٧٣ - ١ - تحدد رواتب أعضاء هيئة التدريس في الكلية ونفقاتهم وزيادتهم السنوية كما يلي :

الزيادة السنوية	الرتبة	النفقة	السلم	الزيادة السنوية
٧	استاذ	٢٠٣	٤٤٣	٧
٧	استاذ مشارك	٢٩٦	٢١٧	٢٢٤
٧	ب	٢٣١	٢٤٥	٢٥٩
٥	استاذ مساعد	٢٢٨	٢٢٨	٢٤٣
٥	ب	١١٨	١٩٨	٢٠٣
٥	مدرس	١٦٨	١٧٨	١٨٨
٥	ب	١٢٣	١٢٨	١٢٣
٥	١٤٨	١٥٣	١٢٨	١٤٣

ب - يستحق عضو هيئة التدريس الزيادة السنوية عند حلول مواعدها .

ج - يجري النقل من فئة إلى فئة أعلى ضمن الرتبة الواحدة بقرار من المجلس الأكاديمي بناء على تنسيب من مجلس القسم .

هكذا من الأجل

المادة ٧٦- تصرف للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة تدريسية فعلية المبالغ المحددة فيما يلي :-

دينار	
١٢	١ - المحاضر الحاصل على رتبة استاذ
١٠	المحاضر الحاصل على رتبة استاذ مشارك
٨	المحاضر الحاصل على رتبة استاذ مساعد
٨	المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراه
٦	المحاضر الحاصل على درجة الماجستير
٥	المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس

ب - اذا اقتضت الحاجة تكليف اشخاص لايحلون مؤهلات علمية او رتب جامعية فللوزير بناء على تنسيب العميد ان يحدد مكافأة لهم بما بين ٥ و ١٢ دينارا للمحاضرة الواحدة .
ج - تحسب الساعات العملية في المختبر على اساس كل ساعة مختبر بنصف ساعة تدريس .
د - تصرف للمحاضر غير المتفرغ الذي يتكبد نفقات سفر لانتاء محاضراته تسويضا يتساوى مع الاجور الكيلومترية لكل سفره وفقا لتعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٧٥- ١ - تصرف للقائمين بمسؤوليات ادارية علاوة بدل تهييل وضيافة على النحو التالي :-

العميد	١٢٥ دينارا شهريا
نائب العميد ، رئيس القسم الاكاديمي	٧٥ دينارا شهريا
مساعد العميد	٤٥ دينارا شهريا

ب - لا يجوز تقاضي أكثر من علاوة من المعلومات المنصوص عليها في هذه المادة للشخص الواحد.

ناده ٧٦- ١ - تصرف علاوة نيل شهرية لأعضاء هيئة التدريس على الوجه التالي ، على ان لا تصرف هذه العلاوة لأي منهم اذا خصمت له سيارة او تم تأمين نقله بصورة دائمة .

العميد	٥٠ دينارا
نائب العميد	٤٥ دينارا
عضو هيئة التدريس	٤٠ دينارا

ب - يصرف للمحاضرين المتفرغين علاوة نفل مساوية لعلاوة من هم في سويتهم من حيث الراتب من أعضاء هيئة التدريس .

ج - لا يجوز تقاضي أكثر من علاوة من المعلومات المنصوص عليها في هذه المادة للشخص الواحد.

المادة ٧٧- ١ - يمنح عضو هيئة التدريس والمحاضر المتفرغ ٦٠٪ من الراتب الاساسي علاوة اختصاص .
ب - علاوة عقائمية :-

الزوجية	دينار
الوليد الاول	٧
الوليد الثاني	٢
الوليد الثالث	٢
الوليد الرابع	٢

ولا تدفع هذه العلاوة عن أي من الاولاد بعد انقضاء الثلثة عشرة مالم يكونوا مواصليين لدراساتهم الجامعية .

كما لا تدفع للزوجة التي تتقاضى راتباً شهرياً من مصلحة علمية او خاصة

ج - علاوة شخصية بمقدارها ١٧ دينار .

د - علاوة كليسية :-

الاستاذ	دينار
الاستاذ المشارك والاستاذ المساعد	٨٠
المدرس	٦٥
	٥٠

المادة ٧٨- للوزير بناء على تنسيب من العميد ان يكلفاها من العاملين في الكلية بما في ذلك أعضاء الهيئة التدريسية فيها القيام بالتدريس اضافة الى مناصبه التدريسية او البحث العلمي او بأي عمل اخر في الكلية وذلك اثناء الدوام الرسمي او بعد انتهائه او خلال ايام الاجازة التي يستحقها وذلك مقابل مكافأة مالية .

المادة ٧٩- للوزير بناء على تنسيب من العميد ان يقرر منح مكافأة مالية لاشخاص يكفون بالعمل في الكلية من خارجها او يقدمون خدمة لها تستدعي التشجيع والمكافأة .

المادة ٨٠- ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة يستحق عضو هيئة التدريس عند انتهاء خدمته في الكلية مكافأة تحسب على اساس الراتب الاساسي الذي تقاضاه عن الشهر الاخير من خدمته وتعادل راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الاولى في الكلية وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثانية وراتب شهرين عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثالثة وراتب ثلاثة اشهر عن كل سنة من سنوات خدمته التي تلي ذلك . وتحسب اجزاء السنتين سنوات الخدمة على اساس نسبتها الى السنة الكاملة .
ب - لا يستحق عضو هيئة التدريس مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ١١ من هذه المادة اذا انتهت خدمته في الكلية بسبب ادانته بجناية او جنحة مخلة بالشرف والامانة وذلك بحكم قضائي قطعي .

المادة ٨١- ١ - نسري على أعضاء هيئة التدريس ومسائر الموظفين الاداريين ومساعدتي البحث والتدريس والفنيين احكام نظم التأمين الصحي المعمول به .

ب - نسري على الموظفين الاداريين ومساعدتي البحث والتدريس والفنيين الاحكام المنعلة بالموظفين في الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٨٢- تطبق في الكلية الانظمة الخاصة بالواجبات والامور المالية المطبقة في الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٨٣- لمجلس الوزراء اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظم بما في ذلك التعليمات الخاصة بمنح درجة البكالوريوس وتاديب الطلبة .

١٩٨٩/٧/٢٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ زيد بن طائر	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري
نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الصحة والشباب الاجتماعية د. زهير ملحم
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التربية والتعليم د. عبد الله النصور	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف همدان
وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشباب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين
المهندس شفيق الزوايدة	د. عوض خليفات	وزير السياحة والاثار يغال حكمت
وزير الزراعة	وزير المياه والري	وزير الثقافة والاعلام
د. عدنان بدران	المهندس محمد صالح الكيلاني	نصوح المجالي
وزير النقل والاتصالات	وزير المالية	وزير التخطيط
المهندس حكمت الخماش	باسل جردانه	راتب الوزني
		زيد فريز
		د. جمال البدر

هكذا من الأصيل

محضر اجتماع بين وفدي وزارة الصحة في المملكة الأردنية الهاشمية والصحة بالجمهورية المصرية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٨/٥ تصدر ارادتنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات الادارة العرفية المعدلة

رقم ١ لسنة ١٩٨٩

صادرة بمقتضى الفقرة ٣ من المادة ١٢٥ من الدستور

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٨٩) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ المشار اليها بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديلات كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٧ من التعليمات الاصلية باضافة الفقرة التالية اليها .
د - تفويض نائب رئيس الوزراء صلاحياته المنصوص عليها في هذه المادة .

١٩٧٩/٨/٥

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مسعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير الطاقة والقوة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الاوقاف والشؤون والقضايا الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حبدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله النسيور	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاكر بنال حكمت	وزير الشباب د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايدة
وزير الصناعة والتجارة زيد غناب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي	وزير المياه والري د. عدنان بدران	
وزير الميناء د. جمال البندور	وزير التخطيط زيد فريز	وزير العدل راغب الوزني	المهندس حكمت الخماش

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٩ الموافقة على محضر الاجتماع الصحي الذي تم التوقيع عليه بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٣ مع امين اللجنة الشعبية العامة للصحة في الجمهورية الليبية أثناء زيارته للمملكة بشفرة التالية :-

محضر اجتماع بين وفدي وزارة الصحة في المملكة الأردنية الهاشمية وامانة اللجنة الشعبية العامة للصحة بالجمهورية المصرية

بدعوة من معالي الاخ الدكتور زهير ملحس وزير الصحة في المملكة الاردنية الهاشمية قام الاخ الدكتور مصطفى محمد الزاوي امين اللجنة الشعبية العامة للصحة في الجمهورية المصرية العظمى خلال الفترة من ١٩٨٩/٨/١٣ - ١٩٨٩/٨/١٤ بزيارة للمملكة الاردنية الهاشمية . على راس وفد مكون من :-

- ١ - الدكتور عبدالسلام سويس الجميدي
- ٢ - السيد الطاهر عبد المجيد المنتصر
- ٣ - السيد عمر علي محمد الزاوي

وقد تشرف الاخ الدكتور مصطفى محمد الزاوي بمقابلة سيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكور الذي أكد على ضرورة التكامل في الرعاية الصحية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية المصرية . كما قام الوفد الضيف بزيارة بعض المؤسسات الطبية والصحية والاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية وأطلع على النشاطات والخدمات التي تقدم للمواطنين مبديا اعجابه وتقديره للمستوى الذي وصلت اليه تلك الخدمات .

وفي جو من الاخوة جرت مباحثات للتكامل في مجال الصحة بين البلدين الشقيقين حيث رحب معالي الدكتور زهير ملحس في بداية الاجتماع بأخيه الدكتور مصطفى الزاوي والوفد المرافق . واشاد بالعلاقات الاخوية والروابط التاريخية المشتركة بين القطرين الشقيقين .

وقد تم استعراض بنود محضر الاتفاق الصحي بين القطرين الشقيقين والموقع في طرابلس بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ حيث تم الاتفاق على ما يلي :-

- ١ - الاستفادة المشتركة من مصانع الادوية القائمة في كلا البلدين وكذلك الاستفادة من خبرات الرقابة الدوائية بالمملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - التركيز على اقامة صناعات المحاليل الوريدية محلياً واستفادة كل بلد من خبرات البلد الاخر في هذا المجال .
- ٣ - التأكيد على اعطاء الادوية المنتجة اولوية التسجيل والتسويق في البلد الاخر .
- ٤ - انفق الجانبان على تشكيل فريق عمل مشترك لدراسة انتاج اللقاحات والطعام اخذين بعين الاعتبار الامكانيات المادية والفنية المتوفرة في المملكة في المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٥ - اقامة مصانع مشتركة في مجال المستلزمات الطبية والتعاون في مجال المواد الخام للمواد البلاستيكية .
- ٦ - تبادل الخبرات والخبراء والاستفادة من الخدمات الفنية في كلا البلدين من خلال برنامج يربط الخبراء والمؤسسات الطبية عن طريق الاعارة وتوأمة المستشفيات والمراكز الطبية المتطورة وغيرها ، كذلك تشجيع الزيارات الدورية المبرجة وتبادل زيارات الاسفذة بهدف التدريس وعقد الامتحانات .
- ٧ - أكد الطرفان فيما يتعلق بالمهن الطبية المساعدة على ما يلي :-
أ - اقامة الفرصة لقبول عدد من المهندسين من كلا البلدين في كليات ومعاهد المهن الطبية المساعدة وفق اللوائح والنظم المعمول بها .
ب - تبادل الخبراء وهيكات التدريس والمناهج التي تدرس في هذه المعاهد .

هكذا من الأهل

٨ - الاستفادة مما توصل اليه كل بلد من تقدم فيما يتعلق بالقوانين والانظمة واللوائح وكذلك نظم التابيكات الصحية .

٩ - تأمين الكوادر الطبية الاردنية في مختلف المرافق الصحية بالجاهزية العظمى وفقا للامكانيات المتاحة .

١٠ - اتفق على تسهيل مهمة معالجة المرضى الليبيين في المراكز والمستشفيات بالملكة الاردنية الهاشمية على ان يتم ذلك ضمن اسس يتفق عليها الطرفان مستقبلا .

١١ - التأكيد على دورية اجتماعات اللجنة الصحية المشتركة بحيث تعقد اجتماعها مرة كل ستة اشهر . هذا واعرب الجانبان عن ارتياحهما للنتائج التي تم تحقيقها حتى الان في مجال التعاون الصحي بين البلدين .

حرر هذا المحضر وتم التوقيع عليه بعمان من نسختين أصليتين يوم ١١ محرم ١٤١٠ هـ ١٣٩٩ ورا
الموافق ١٢/٨/١٩٨٩ .

الدكتور مصطفى محمد الزايد
أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة
بالجاهزية العظمى

الدكتور زهير ملحم
وزير الصحة والتنمية الاجتماعية
في المملكة الاردنية الهاشمية

استثناء من قائمة الحرف والصناعات

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٩ الموافقة على استثناء مراكز التليكوندو والكراية والجودو من قائمة الحرف والصناعات واعفائها من الرسوم المقررة .

تعليمات استلام وتخزين البضائع في مخازن الملكية الاردنية

استنادا الى الصلاحيه المخولة الي بموجب المادتين ١٠٧ و ١٧٠ من قانون الجمارك والمكوس رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ، اقرر تطبيق التعليمات التالية على تخزين البضائع في المخازن المخصصة للملكية الاردنية بمطار الملكة علياء الدولي وذلك اعتبارا من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية مع التنفيذ بتعليمات مخازن استيداع البضائع الصادرة عنسي والمنشورة بمسدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٥٩ تاريخ ١١/١١/١٩٦٧ . وزير المالية - الجمارك باسم جردانه

البند الاول - تسلم النسخة الاصلية من بيان الحموله (المناسبت) مع نسخ بوالص الشحن الواردة على المناسبت الى موظف الجمارك المختص عند تسليم الطائفة وحال وصول الطائفة .

البند الثاني - يتم تفريغ حمولة الطائفة ونقل من مكان هبوط الطائفة الى مخازن الملكية الاردنية تحت الاشراف الجمركي بالاضافة لمندوب الشركة الناقلة او من يمثلها .

البند الثالث - يتم فرز وجرد الارسلات وفقا للمناسبت المقدم من قبل الناقل باشراف الموظف الجمركي المختص بالاضافة لمندوب الملكية الاردنية ومندوب الشركة الناقلة او من يمثلها .

البند الرابع - تتم عمليات استلام البضاعة في المخازن حال وصولها وتنظم بصورة فورية بحضور ائيك الحالة عند وجود زيادة او نقص او شبهه في الطرود الواردة وتوقع هذه المحضر من مندوب الملكية الاردنية وموظف الجمارك المختص ومندوب الشركة الناقلة .

البند الخامس - يتم جرد محتويات الطرود المشبوهه بحضور اللجنة المبينة بالبند الثالث وتثبيت المعلومات الكاملة عنها بموجب محضر ويعاد تغليف هذه الطرود وتخزينها .

البند السادس - تطبق المواد ٥٣ ، ٦٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٦ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ على الزيادة والنقص غير المبرر عما هو مدرج في بيان الحموله (المناسبت) سواء كان في عدد الطرود او في محتوياتها وتحدد المسؤولية بمسدده وفقا لاحكام المادة ٦٨ من قانون الجمارك ويعتبر النقص مبررا في الحالات التالية : -

١ - اذا كان هناك تحفظا على بيان الحموله (المناسبت) مؤشرا عليه من جمرك بلد المصدر .
ب - تقديم مستندات ثبوتية الدلالة تبرر النقص مثل شهادة صادرة من ميناء الشحن ومصدقة من جمرك بلد المصدر .

ج - ان الزيادة المبرر عنها عند التسليم يعتد بشأنها المحضر المنظم بها ويمصرف النظر عن مخالفة عدم ادراجها على قيد المناسبت . وفي حال اكتشاف اية زيادة غير مصرح عنها عند الاستلام ولم ينظم بها محضر في حينه يطبق بشأنها احكام المادة ٢٢٤ من القانون .

البند السابع - يتم فتح الطرود ومحايلتها باشراف معالين الجمرك وصاحب البضاعة او وكيله عند التخليص عليها داخل المستودعات او الامكن المخصصة للمحايله ثم تماد اغلفتها باحكام بعد المحايله من قبل وكيل التاجر ليصار الى اعادة تخزينها من قبل الملكية الاردنية مع مراعاة احكام المادة ٦٨ .

هذا من الأصل

البند الثامن - بعد انجاز وتوقيع المعاملة من قبل مدير المركز الجبركي تحال الى الملكية الاردنية لاستيفاء رسوم التخزين ان وجدت واعادة المعاملة الى مأمور المخزن ليجري تسليم البضاعة الى صاحب العلاقة تحت اشراف موظف الجبرك المختص لقاء توقيع صاحب العلاقة على الاستلام او من ينوبه بالاضافة لتوقيع موظف الجبرك ومنسوبة الملكية الاردنية ثم تفرز المعاملة وتسلم نسخة من المعاملة لصاحب العلاقة والخرى للملكية الاردنية وتسلم باقي المعاملة الى مأمور سوق المعاملات بالمركز لارسالها للدائرة .

البند التاسع - يتم تسليم البضاعة لاصحابها بعد انجاز المعاملة الجبركية وفقا لتفصيل الخروج الجبركي ويشارك موظف الجبرك المختص ومنسوب الملكية الاردنية ووكيل التاجر وخلال اوقات الدوام الرسمي فقط باستثناء بعض الحالات الطارئة التي يرى رئيس الجبرك تسليمها خارج اوقات الدوام ضمن ضوابط معينة وترتيبات بذلك .

البند العاشر - رسوم الاحتفاظ .

تستوفي الملكية الاردنية رسوم الاحتفاظ وفقا لما يلي :

- ١ - الايام السبعة الاولى معفاة .
- ٢ - المدة التي تلي السبعة ايام ولدة شهر خمسون فلسا عن كل ١٠٠ كيلو او جزء منها يوميا .
- ٣ - المدة التي تلي الشهر الاول مئة فلس عن كل ١٠٠ كيلو او جزء منها يوميا .
- ٤ - الحد الاقصى للرسوم هو ٥٠٪ من قيمتها المخمنه .
- ٥ - تعفى مستوردات القصور الملكية العلوية والوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والهيئات السبلية والبلديات والمجالس القروية والجمعيات الخيرية والدينية من رسوم الاحتفاظ .
- ٦ - البضائع التي تتأخر بالخازن بسبب التحليل او اجراءات حكومية تعفى من رسوم الاحتفاظ بناء على تنسيبه من مدير المركز .
- ٧ - يضاف ٥٠٪ من رسوم الاحتفاظ على البضائع التي تتطلب تخزينا خاصا (تبريد - تدفئة - الغمر في الحمضيات) .

البند الحادي عشر - رسوم العتلة والتحميل .

تستوفي الملكية الاردنية رسوم عتلة وتحميل من صاحب البضاعة كما يلي :

فلس ونصف لكل كيلو واصل ظهر السيارة على باب المستودعات والحد الأدنى ١٠٠ فلس وتستثنى الجهات المعفاة من رسوم الاحتفاظ من رسوم العتلة .

البند الثاني عشر - تقدم الملكية الاردنية تايينا على كونها بوليصا التامين التي تقدم تنفيذها للمادة الخاضعة من تعليمات الاستيداع المعلقة المنشورة في عدد الجريدة رقم ٢٠٥٩ لعام ١٩٦٧ شاملة لتغطية البضاعة والرسوم والضرائب والغرامات المستحقة على البضائع .

البند الثالث عشر - تقدم الملكية الاردنية تعهدا على ضمان الرسوم والضرائب والغرامات في حال تحققتا .

البند الرابع عشر - بالاضافة الى ما ذكر اعلاه تطبق التعليمات الصادرة عن المنشورة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٥٩ لعام ١٩٦٧ الى الدئ الذي لا تتعارض فيه مع هذه التعليمات .

التعريف الجبركية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٢ الموافقة على تشييب كل من معالي وزير التكوين ومعالي وزير الصناعة والتجارة ومعالي وزير المالية/ الجبرك بتعديل التعريف الجبركية بالشكل التالي :

تفسير

استنادا للصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة ١٤ من قانون الجبرك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ فنسب اجراء التعديل التالي على النص الملحق بجدول التعريفات ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

النص السابق	النص المقترح
١ - يطبق الاعفاء بموافقة ادارة الجبرك وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها بناء على طلب خطي يتقدم به المستورد او وكيله المفوض للاستفادة من هذا الوضع قبل انبالم معاملة البيان الجبركي المعائد للبضاعة .	يطبق الاعفاء بموافقة ادارة الجبرك وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها بناء على طلب خطي يتقدم به المستورد او وكيله للاستفادة من هذا الوضع .
٢ - يطبق التخفيض بموافقة ادارة الجبرك وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها بناء على طلب خطي يتقدم به المستورد او وكيله المفوض للاستفادة من هذا الوضع قبل انبالم معاملة البيان الجبركي المعائد للبضاعة .	يطبق التخفيض بموافقة ادارة الجبرك وضمن الشروط والتحفظات التي تقررها بناء على طلب خطي يتقدم به المستورد او وكيله المفوض للاستفادة من هذا الوضع .

وزير التكوين
ابراهيم ايسوب

وزير المالية/ الجبرك
باسل جردانه

وزير الصناعة والتجارة
زياد عفا

هكذا من المأجول